rakez
RAS AL KHAIMAH
ECONOMIC ZONE

دليل الاستثمار في
مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز)

جدول المحتويات

1. المقدمة
2. نبذة عن مناطق رأس الخيمة الاقتصادية
3. التوافق الاستراتيجي مع استراتيجية الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة
4. الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة
5. القطاعات الصناعية الرئيسية في مناطق رأس الخيمة الاقتصادية
6. المرافق التابعة لمناطق رأس الخيمة الاقتصادية
7. الأشكال القانونية وهياكل الملكية
8. النظام الجمركي والضريبي
9. حوافز الاستثمار وخيارات التمويل
10. منصة رقمية للتسجيل وتكامل سلاسل الإمداد
11. دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة
12. أهم المناطق الصناعية والمناطق الحرة التابعة لهيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية
13. إحصائيات خاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة ونبذة عن اقتصاد الدولة
14. الخدمات وعروض القيمة المضافة التي تقدمها مناطق رأس الخيمة الاقتصادية
15. الخاتمة

المقدمة

يعدّ دليل الاستثمار في مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز) مرجعاً شاملاً ومتكاملاً لاستكشاف الفرص الاستثمارية الواسعة التي توفرها راكز.

يبحث هذا الدليل في المزايا التي توفرها راكز، حيث تم تصميمه ليقدم رؤية واضحة حول مزايا الاستثمار فيها لكل من المستثمرين ورواد الأعمال وكذلك الشركات والمؤسسات. كما يؤكد الدليل على توافق جهود راكز من الناحية الاستراتيجية مع استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة "مشروع 300 مليار"، حيث تسعى هذه الاستراتيجية لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للدولة. كما يستعرض هذا الدليل البيئة الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة والفرص التي توفرها للمستثمرين، بالإضافة إلى المرافق والمنشآت المتطورة التي تقدمها راكز ومجموعة الخدمات والحوافز التي تجعل من راكز والإمارة وجهة مثالية للابتكار والتنمية.

ويمثل هذا الدليل خارطة الطريق الأساسية لاستكشاف راكز والمزايا التي توفرها، ويعدّ مورداً هاماً لكل من يسعى إلى تأسيس مشروعه الجديد أو توسعة مشروعه الحالي أو الانخراط في القطاعات الاقتصادية الناشئة في الدولة.

نبذة عن مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز)

تأسيس راكز وتطورها

تأسست مناطق رأس الخيمة الإقتصادية (راكز) والهيئة المشرفة عليها سنة 2017، حيث دمجت اثنتين من المناطق الاقتصادية الهامة في إمارة رأس الخيمة. ومنذ ذلك الوقت، أخذت راكز تنمو بشكل متسارع لتصبح واحدة من المناطق الاقتصادية الرائدة على مستوى دولة الإمارات، حيث تستضيف راكز أكثر من 25 ألف شركة من أكثر من 100 دولة ضمن مجموعة متنوعة من القطاعات منها قطاعات التصنيع والخدمات والتجارة الإلكترونية والتجارة وغيرها.

السمات الرئيسية

- **الموقع الاستراتيجي:** تقع راكز في مكان استراتيجي، حيث يوفر موقعها للشركات سهولة التواصل مع الأسواق الرئيسية العالمية سواء من خلال الجو أو البر أو البحر.
- **حلول تجارية شاملة:** توفر راكز حلولاً وخدمات صممت خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتنامية للشركات سواء كانت شركات ناشئة أو شركات دولية.
- **النمو المتزايد**: شهدت راكز نمواً متزايداً منذ تأسيسها، مما يدلّ على نجاحها كمركز للتجارة والأعمال.

التوافق الاستراتيجي مع استراتيجية الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة

مشروع 300 مليار: استراتيجية الصناعة الوطنية

تتوافق جهود راكز من الناحية الاستراتيجية مع استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة "مشروع 300 مليار"، حيث تسعى هذه الاستراتيجية لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للدولة إلى 300 مليار درهم بحلول العام 2031. وتركز هذه الاستراتيجية على ما يلي:

- **تطوير القطاعات الرئيسية:** تلتزم راكز بدعم نمو القطاعات الصناعية الرئيسية التي حددتها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتية، بما في ذلك قطاعات الصناعات المتقدمة والمنتجات الدوائية والبتروكيماويات.
- **تعزيز التنافسية:** تلتزم راكز بتوفير بيئة للمستثمرين تشجع على الابتكار واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطبيق مبدأ الاستدامة في تنفيذ الأعمال والتوافق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية.
- **دعم التنوع الاقتصادي:** تساهم راكز في تحقيق الهدف الأوسع للدولة في خفض اعتماد اقتصادها على النفط والغاز، وذلك من خلال جذب الاستثمار في مجموعة متنوعة من الصناعات.

الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة

بيئة الاستثمار

توفر دولة الإمارات العربية المتحدة بيئة إيجابية ومتميزة للمستثمرين، حيث توفر الدولة الامتيازات التالية للمستثمرين:

- **ملكية تامة للشركات**: يمكن للمستثمرين الأجانب امتلاك الشركات ملكية كاملة في بعض القطاعات ويشمل ذلك الشركات القائمة في راكز.
- **بيئة مالية متميزة:** تطبق دولة الإمارات العربية المتحدة ضريبة الشركات بنسبة 0% على الدخل المؤهل للشركات القائمة في المناطق الحرة ، بينما تطبق ضريبة الشركات بنسبة 9% على الشركات المحلية في الدولة والتي يتجاوز دخلها السنوي 375 ألف درهم.
- **الموقع الاستراتيجي وسهولة التواصل:** تعتبر دولة الإمارات بحكم موقعها بوابة تصل بين الشرق والغرب، مما يوفر سهولة التواصل مع الأسواق العالمية المختلفة.

البنية التحتية والخدمات اللوجستية

- **البنية التحتية عالمية المستوى:** تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق تصنيفات مرتفعة في مؤشرات التنافسية العالمية وخصوصاً في مجالات النقل والاتصالات والبنية التحتية والخدمات اللوجستية.
- **اتفاقيات التجارة العالمية:** أبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة كبيرة من اتفاقيات التجارة الحرة، وهو ما يعزز سهولة وصول الشركات القائمة في راكز إلى الأسواق العالمية.

القطاعات الصناعية الرئيسية في راكز

تلتزم راكز بتوفير بيئة تجذب وتدعم الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توفر راكز شروطاً مغرية للشركات التي تسعى لتأسيس أو توسيع أعمالها داخل المناطق الصناعية التابعة لها، مع التركيز على القطاعات الصناعية الرئيسية والتي تعد قطاعات محورية للاستراتيجية الصناعية لإمارة رأس الخيمة، بما يضمن ألا تكون الاستثمارات آمنة فحسب، بل إنها قادرة أيضاً على النمو والتطور في سوق عالمي تنافسي.

القطاعات الصناعية الحالية: دعم التنمية الاقتصادية

تسيطر قطاعات التصنيع وتجارة الجملة على المناطق الصناعية التابعة راكز، حيث تشكل هذه القطاعات العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في الهيئة.

- **الصناعات التحويلية:** يعد قطاع الصناعات التحويلية من أكبر القطاعات في المناطق الصناعية التابعة لراكز ، بحيث يشغل هذا القطاع 76% من إجمالي المساحة المؤجرة لعملاء القطاع الصناعي ويمثل 58% من قاعدة عملاء القطاع الصناعي في راكز. ويشمل قطاع الصناعات التحويلية مجموعة من القطاعات الفرعية الهامة منها:
  - **مواد البناء:** يمثل هذا القطاع 44% من نشاط القطاع الصناعي وهو يغطي الأنشطة والأعمال الخاصة بإنتاج الإسمنت والخرسانة والزجاج. توفر راكز الدعم التنظيمي والبنية التحتية التي تحتاجها الشركات للنجاح والنمو في الأسواق العالمية.
  - **تشكيل المعادن:** يمثل هذا القطاع 12% من القطاع الصناعي، ويعد ضرورياً لتطوير البنية التحتية والصناعات المتقدمة.

- **التجارة وتجارة الجملة:** يحتل قطاع التجارة وتجارة الجملة المركز الثاني ضمن كبرى القطاعات النشطة في راكز، حيث يلعب هذا القطاع دوراً حيوياً في الأنشطة الاقتصادية في راكز . ويستفيد هذا القطاع من الموقع الاستراتيجي والبنية التحتية اللوجستية اللذين تتميز بهما راكز ولما يوفرانه من مساعدة الشركات على توسعة قاعدة عملائها وكفاءة عملياتها في الأسواق العالمية.

القطاعات الصناعية المستهدفة: نمو الاستثمار الاستراتيجي بشكل مكثف

بالإضافة إلى دعم الصناعات القائمة، تستهدف راكز بعض القطاعات الصناعية التي تتوافق مع الاستراتيجية الصناعية لإمارة رأس الخيمة. تمثل هذه القطاعات أنشطة ذات إمكانات نمو كبيرة، في حين تلتزم راكز باستقطاب الشركات في هذه القطاعات من خلال توفير عروض القيمة المخصصة لها، وتقديم الدعم الاستراتيجي. وتشمل القطاعات المستهدفة القطاعات التالية:

- **صناعة السيارات:** توفير راكز بيئة ملائمة لقطاع صناعة السيارات، حيث توفر إجراءات مرنة وسهلة للترخيص وكذلك الدعم اللوجستي لسلاسل التوريد، الأمر الذي يساعد الشركات على الابتكار والنمو.
- **قطاع الأغذية والمشروبات:** يستفيد قطاع الأغذية والمشروبات من التزام راكز بالاستدامة والكفاءة، وتوفير منصة لإنتاج المنتجات الغذائية ذات الجودة العالية والتي تلبي المعايير الدولية.
- **صناعة الآلات والمعدات:** يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية للصناعات المتقدمة، حيث توفر راكز الدعم اللازم للشركات لتتمكن من إنتاج أحدث التقنيات والآلات والمعدات.
- **قطاع التعبئة والتغليف:** توفر راكز الدعم اللازم لقطاع التعبئة والتغليف مع التركيز على استدامة الأعمال، وهو ما يمكن الشركات من تلبية المعايير البيئية العالمية ويوفر لها الأدوات اللازمة للابتكار والتميز.
- **الكيماويات:** إن الإطار التنظيمي لراكز للاستثما يدعم مجموعة واسعة من أنشطة إنتاج الكيماويات، وفي ذات الوقت يضمن تنفيذ الشركات لأنشطتها بكفاءة مع الحفاظ على معايير الأمن والسلامة.
- **مواد البناء:** توفر راكز البنية التحتية والدعم التنظيمي اللازمين لتتمكن الشركات التابعة لقطاع تصنيع مواد البناء من التقدم والنمو، مع الأخذ بعين الاعتبار أن راكز تعتبر رائدة في هذا القطاع.
- **المعادن والأجهزة الكهربائية:** تم تجهيز المناطق الصناعية التابعة لراكز لدعم إنتاج المكونات الرئيسية التي تحرك الاقتصادات الحديثة بدءاً من المعادن الأساسية وصولاً إلى الأنظمة الكهربائية المتطورة والمعقدة.
- **الخدمات الصناعية:** توفر راكز نظام دعم متكامل للخدمات الصناعية، مما يضمن الكفاءة والاستدامة في أعمال الشركات التابعة لهذا القطاع.
- **خدمات الضيافة:** توفر راكز الدعم للشركات التي تتطلع للاستفادة من الموقع والموارد المميزة التي تتمتع بها إمارة رأس الخيمة، وذلك إدراكاً من راكز للفرص الكبيرة التي قد تتوفر لقطاع الضيافة والفنادق.

يتم تعريف عملاء القطاع الصناعي، أولئك الذين لديهم رخص صناعية و/أو قطعة أرض مستأجرة ، و/أو مخازن مستأجرة.

المرافق التابعة لراكز

توفير مرافق شاملة ومتكاملة

توفر راكز مجموعة كاملة وشاملة من المرافق المصممة لتلبية احتياجات مختلف القطاعات التجارية ومنها:

- **مساحات العمل المشترك:** وهي مساحات عمل مناسبة للشركات الناشئة والصغيرة التي تبحث عن مساحات عمل مشتركة.
- **مكاتب ذات التشطيبات الأساسية:** وهي مساحات مخصصة للشركات التي تحتاج لتصميمات ومخططات محددة.
- المكاتب والتنفيذية: وهي مكاتب جاهزة للانتقال ومجهزة بأحدث المرافق والتجهيزات.
- **المخازن والمستودعات:** توفر راكز مستودعات حديثة ومتطورة وأنظمة متقدمة لإدارة المخزون.
- **قطع أراضي للتطوير:** وهي قطع أراضي كبيرة المساحة متوفرة للتطوير الصناعي وإتاحة مساحات كبيرة للشركات لتتمكن من النمو والتطور.
- **سكن الموظفين والعمال:** تتوفر خيارات متنوعة للسكن في الموقع بما يضمن توفير أساليب الراحة والالتزام بالمتطلبات القانونية.

الأشكال القانونية وهياكل الملكية

مرونة في أشكال ملكية الأعمال

توفر راكز للاستثمار للشركات المرونة في اختيار شكلها القانوني، حيث توفر خيارات التأسيس داخل المنطقة الحرة وخارج المنطقة الحرة (شركات محلية).

شركات المنطقة الحرة

تعد المنطقة الحرة بوابة للفرص العالمية، حيث تمكن الشركات من النمو والازدهار في الأسواق العالمية. وقد تم تأسيس المناطق الحرة للشركات التي تطمح للتوسع، وتوفر المناطق الحرة امتيازات فريدة مثل الإعفاء من الضريبة والجمارك. وتمثل المناطق الحرة حافزاً للنمو والنجاح في الأسواق الدولية وذلك من خلال تعزيز البيئة المناسبة للتجارة والاستثمار الدولي.

- **القانون المطبق:** قانون الشركات لدى راكز
- **الملكية:** يسمح بتملك تام للأجانب
- **الجمارك:** تعفى المناطق الحرة من الرسوم الجمركية
- **الضريبة:** إعفاء ضريبي على الدخل المؤهل ، في حال استيفاء المتطلبات التنظيمية.

الأشكال القانونية لشركات المنطقة الحرة

1. شركة منطقة حرة ذات مسؤولية محدودة
2. شركة مساهمة عامة مدرجة
3. شركة مساهمة خاصة
4. الفروع

أنواع الرخص لشركات المنطقة الحرة

1.الرخصة الصناعية

2.الرخصة التجارية

3.رخصة الخدمات

4.رخصة التجارة العامة

5.الرخصة التعليمية

6.رخصة التجارة الإلكترونية

7.الرخصة المهنية/الأفراد

8.الرخصة الإعلامية

الشركات المحلية (خارج المنطقة الحرة)

تعد المناطق المحلية للدولة غير المنطقة الحرة مركزاً حيوياً للشركات التي تستهدف الأسواق المحلية وأسوق دول مجلس التعاون الخليجي. وتلبي هذه المناطق احتياجات النمو على مستوى الإقليم، وتوفر مزايا استراتيجية للشركات وتدعم الملكية الأجنبية للشركات العاملة في قطاعات تجارية معينة. كما تعتبر المناطق المحلية بوابة للتوسع في الأسواق الإقليمية ومركزاً للفرص الفريدة والمتميزة.

- **القانون المطبق:** القانون الاتحادي بشأن الشركات التجارية
- **الملكية**: يسمح بتملك الأجانب التام في أنشطة محددة
- **الجمارك**: تطبق الرسوم الجمركية على الواردات
- **الضريبة**: تخضع لقانون ضريبة الشركات الإماراتي، تفرض ضريبة الشركات بنسبة 9% على الشركات التي يتجاوز دخلها السنوي 375 ألف درهم إماراتي.

الأشكال القانونية للشركات المحلية (خارج المنطقة الحرة)

1.مؤسسة فردية

2.شركة الشخص الواحد - ذات مسؤولية محدودة

3.شركة ذات مسؤولية محدودة

4.الفروع

أنواع الرخص للشركات المحلية (خارج المنطقة الحرة)

تتوفر الخيارات التالية للشركات المحلية، وتتوفر مرونة للشركات في اختيار البيئة التي تخدم تنفيذ عملياتها وتحقيق أهدافها:

1.الرخصة الصناعية

2.الرخصة التجارية

3.الرخصة المهنية

النظام الجمركي والضريبي

تم وضع نظام جمركي وضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بدقة لدعم الأعمال التجارية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. يبحث هذا القسم في تفاصيل إجراءات الجمارك والسياسات الضريبية المطبقة لدى راكز وفي دولة الإمارات بشكل عام، بحيث يمكن للشركات والمستثمرين فهم هذا النظام.

النظام الجمركي

يخضع نظام الجمارك في دولة الإمارات العربية المتحدة لقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي والذي يهدف لتوحيد إجراءات الجمارك عبر الدول الأعضاء. كما أن الإجراءات الجمركية مدعومة أيضاً بالموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات وعضويتها في العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.

الإجراءات العامة للجمارك

- **الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي**: تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء. ويعمل الاتحاد على تطبيق تعرفة جمركية موحدة عادة ما تبلغ 5% على قيمة البضائع المستوردة شاملة التكلفة والشحن والتأمين. وهناك استثناءات على الجمارك وتشمل فرض تعرفة جمركية مرتبعة على منتجات التبغ والكحول، في حين أن هناك بعض المنتجات قد تستفيد من الإعفاء الجمركي.
- **الرسوم الجمركية على الواردات:** تخضع المنتجات المستوردة إلى داخل دولة الإمارات العربية المتحدة من خارج مجلس التعاون الخليجي لرسوم جمركية تحتسب استناداً إلى بضعة عوامل مثل طبيعة المنتجات ومنشأها ووجهتها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. يبلغ السعر القياسي للرسوم الجمركية 5%، إلا أن هناك بعض المنتجات التي قد تحصل على تخفيض جمركي أو إعفاء جمركي بموجب اتفاقيات تجارية محددة.

السياسات والإجراءات الخاصة بالمناطق الحرة

- **واردات المناطق الحرة المعفاة من الرسوم الجمركية**: تتمتع شركات المنطقة الحرة التابعة لراكز بإعفاء تام من الرسوم الجمركية على المنتجات التي يتم استيرادها إلى داخل المنطقة الحرة. ويطبق هذا الإعفاء على المعدات والأجهزة والمواد الخام والمنتجات الجاهزة بشرط أن يتم استيرادها بغرض إعادة تصديرها أو استخدامها داخل المنطقة الحرة.
- **الانتقال بين شركات المنطقة الحرة:** لا تخضع المنتجات التي تنتقل من شركة إلى أخرى داخل المنطقة الحرة إلى الرسوم الجمركية، شريطة الاحتفاظ بالوثائق المناسبة التي تثبت ذلك، وأن يتم نقل المنتجات بما يتوافق مع متطلبات الترخيص.
- **الاستيراد من المنطقة الحرة إلى السوق المحلي للدولة (خارج المنطقة الحرة)**: عند نقل المنتجات من المناطق الحرة إلى البر الرئيسي في الدولة، فإنها تخضع لرسوم جمركية تبلغ 5% مالم يطبق الإعفاء الجمركي على ظروف محددة مثل إعادة التصدير أو الاستفادة من اتفاقيات تجارة معينة.

الإعفاءات الصناعية

يمكن لشركات التصنيع المحلية الواقعة خارج المناطق الحرة أن تستفيد من الإعفاء الجمركي على المكائن والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام غير المعالجة والمنتجات شبه الجاهزة ومواد التعبئة والتغليف. وللحصول على هذا الإعفاء، يجب أن تكون الشركة مسجلة لدى كل من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ووزارة الاقتصاد.

- **متطلبات التسجيل لدى وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة**

- **عقد التأسيس:** يجب على الشركة تقديم عقد تأسيسها إلى الوزارة
- **متطلبات الموظفين**: يجب ألا يقل العدد الإجمالي للموظفين عن 10 موظفين
- **متطلبات رأس المال:** يجب ألا يقل رأس مال الشركة عن 250 ألف درهم إماراتي
- **الرخصة الصناعية:** يجب على الشركة الحصول على رخصة صناعية من جهة الترخيص المحلية

- **متطلبات التسجيل لدى وزارة الاقتصاد:**

- **الرخصة الصناعية:** يجب على الشركة الحصول على رخصة صناعية
- **عضوية غرفة التجارة والصناعة:** يجب أن تكون الشركة عضواً في غرفة التجارة والصناعة
- **وثائق المصنع:** يجب على الشركة تقديم صورة عن خريطة المصنع وبطاقة المفوضين بالتوقيع

- **شهادة القيمة المضافة من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة:** لدعم تصدير المنتجات إلى دول مجلس التعاون الخارجي والدول العربية، يجب على الشركات المصنعة الحصول على شهادة القيمة المضافة من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. وتعتبر هذه الشهادة ضرورية لحساب نسبة المكون الوطني من المنتج النهائي، والذي يجب ألا يقل عن 40% من التكلفة الإجمالية للإنتاج. ويضمن ذلك تمكن المصنع من التسجيل في نظام شهادات المنشأ لدى وزارة الاقتصاد.

- **متطلبات شهادة القيمة المضافة:**

- البيانات المالية للشركة للسنة المالية الأخيرة، ويشمل ذلك الموازنة العمومية وبيان الدخل وتحليل مفصل لتكلفة المبيعات والنفقات الإدارية العامة.
- فواتير للمواد الخام التي تشتيرها الشركة من المصانع المحلية أو الخليجية في تلك السنة.

- **شهادة المنشأ من وزارة الاقتصاد:**

فور الوفاء بجميع المتطلبات المذكورة أعلاه، تقوم وزارة الاقتصاد بإصدار شهادة المنشأ. وتعتبر هذه الشهادة ضرورية لإثبات منشأ المنتجات الوطنية، وهو ما يمكن المصنع من تصدير منتجاته إلى خارج دولة الإمارات العربية المتحدة مع الاستفادة من الإعفاءات الجمركية.

إن هذه الإجراءات تضمن استفادة الشركات المصنعة المحلية بشكل كامل من نظام الجمارك الإماراتي، ويسهل تنفيذها لأعمالها بكفاءة من ناحية التكلفة ويعزز تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية.

الامتثال والتوثيق

- **سهولة التخليص الجمركي:** تستفيد الشركات في راكز من إجراءات ميسرة للتخليص الجمركي، وهو ما يقلل من مقدار التأخير ويسهل الحركة السريعة للبضائع. كما أنه يتم تعزيز هذه الإجراءات أيضاً بفضل المنصات الرقمية التي تسمح للشركة بإتمام الوثائق الجمركية الخاصة بها عبر الإنترنت.
- **التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي واتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تمنح دولة الإمارات العربية المتحدة إعفاءاً جمركياً لمعظم وارداتها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن المتوقع أن يتم توقيع اتفاقيات أخرى تمنح نفس هذه الامتيازات للدول الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية.

النظام الضريبي

تعتبر السياسات الضريبية لدولة الإمارات العربية المتحدة حديثة نسبياً، وقد صممت لدعم التنوع الاقتصادي بما يتلاءم مع المعايير العالمية، ويسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية للدولة. توضح الفقرات أدناه مختلف أنواع الضرائب المطبقة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

ضريبة القيمة المضافة

- **فرض ضريبة القيمة المضافة:** طبقت ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة لأول مرة في الأول من يناير 2018 باعتبارها جزءاً من مبادرة أوسع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة مبنية على الاستهلاك بسعر قياسي يبلغ 5% على معظم البضائع والخدمات.
- **نطاق ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها:** تطبق ضريبة القيمة المضافة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك المناطق الحرة ما لم تكن المنطقة الحرة مصنفة على أنها "منطقة محددة". وفي تلك الحالة، فإن هناك بعض المعاملات التي تعفى من ضريبة القيمة المضافة خاصة تلك التي تتعلق بالصادرات والتصدير.
- **الإعفاءات ونسبة الصفر:**
  - **التوريد المعفى من الضريبة:** تعتبر الخدمات المالية وبعض معاملات العقارات السكنية، وتوريد الأراضي غير المستصلحة، والنقل المحلي للركاب معفاة من ضريبة القيمة المضافة.
  - **التوريد الخاضع لنسبة الصفر:** ويشمل ذلك الصادرات إلى خارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وخدمات النقل الدولي، وبعض خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتجارة المعادن الثمينة لغرض الاستثمار.
- **متطلبات التسجيل:** يجب على الشركات التسجيل لضريبة القيمة المضافة إذا كانت قيمة توريداتها الخاضعة للضريبة وارداتها خلال فترة (12) الاثنى عشر شهراً السابقة، حد التسجيل الإلزامي وهو 375 ألف درهم إماراتي. ويتوفر التسجيل الإختياري للشركات التي تتجاوز قيمة توريداتها لتوريداتها الخاضعة للضريبة ووارداتها أو القيمة الأجمالية لنفقاتها الخاضعة للضريبة خلال فترة (12) الاثنى عشر شهراً السابقة حد التسجيل الإختياري البالغ 187,500 درهم إماراتي.

ضريبة الشركات

- **فرض ضريبة الشركات ونطاق تطبيقها:** فرضت دولة الإمارات العربية المتحدة ضريبة الشركات اعتباراً من الأول من شهر يونيو 2023. وتطبق هذه الضريبة على جميع الأنشطة التجارية باستثناء استخراج الموارد الطبيعية والتي تخضع لأنظمة الضرائب المحلية في إمارات الدولة.
- **نسب الضريبة:**
  - **للشركات في البر الرئيسي للدولة**: تخضع لضريبة بسعر 9% على الشركات التي يتجاوز دخلها مبلغ 375 ألف درهم إماراتي سنوياً.
  - **لشركات المناطق الحرة**: تخضع لضريبة بنسبة 0% على الدخل المؤهل ، شريطة تلبية بعض المتطلبات التنظيمية. ويتم فرض الضريبة بنسبة 9% على الدخل غير المؤهل.

متطلبات تنظيمية لشركات المناطق الحرة

يمكن لشركات المناطق الحرة الاستفادة من نسبة 0% على الدخل المؤهل المحقق من أنشطة مؤهلة شريطة الوفاء بالمعايير التالية:

- وجود واقعي وكاف في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ممارسة الأنشطة الأساسية المدرة للدخل في المنطقة الحرة.
- الاحتفاظ بأصول مادية كافية وعدد كافٍ من الموظفين المؤهلين.
- إمتلاك نفقات التشغيل الكافية.

الأنشطة المؤهلة

- تصنيع السلع أو المواد
- معالجة السلع أو المواد
- الاحتفاظ بالأسهم والأوراق المالية الأخرى
- تملك وإدارة وتشغيل السفن
- خدمات المقر الرئيسي للأطراف المرتبطة
- تجارة السلع المؤهلة
- تمويل وتأجير الطائرات بما في ذلك المحركات والأجزاء القابلة للتدوير
- الخدمات اللوجستية
- توزيع السلع أو المواد في أو من "منطقة محددة" إلى عيل يقوم بإعادة بيع تلك السلع أو المواد أو جزءاً منها، أو يعامل أو يعدل تلك السلع أو المواد أو جزءاً لأغراض بيعها أو إعادة بيعها
- على الشركات التسجيل في ضريبة الشركات وتقديم الإقرارات الضريبية بشأنها. ويعد التزام شركات المنطقة الحرة بالأنشطة المؤهلة المحددة ضرورياً للاستمرار في الاستفادة بنسبة 0% على الدخل المؤهل.

الضريبة الانتقائية

فرضت دولة الإمارات العربية المتحدة الضريبة الانتقائية اعتباراً من الأول من أكتوبر 2017 على شكل ضريبة غير مباشرة تستهدف بعض السلع الضارة لصحة الإنسان أو البيئة، وتعرف بـ "السلع الانتقائية".

الأسعار المطبقة

تختلف أسعار الضريبة الانتقائية من منتج إلى آخر:

- 50% على المشروبات الغازية
- 100% على التبغ ومنتجاته
- 100% على مشروبات الطاقة
- 100% على أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية
- 100% على السوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية
- 50% على المشروبات المحلاة

الفرق بين الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة

- على عكس ضريبة القيمة المضافة، لا تُفرض الضريبة الانتقائية على كل مرحلة من مراحل المعاملة. بمجرد دفعها على السلع، يعتبر التزام الضريبة الانتقائية قد تم الوفاء به بالنسبة لتلك السلع. ويساعد هذا التمييز في خفض عدد الشركات التي تحتاج إلى التسجيل والاشتراك في الضريبة الانتقائية، مما يسهم في إجراءات ضريبية أكثر سلاسة.
- يتعين على جميع الأعمال التي تقوم باستيراد سلعٍ انتقائية إلى الدولة أو إنتاجها فيها أو الإفراج عنها من منطقة محددة، النظر في متطلبات التسجيل ومسؤوليات الامتثال المتعلقة بتقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضريبة الانتقائية.

الموطن الضريبي والامتثال

- **شهادة الموطن الضريبي:** يمكن للشركات في راكز التقدم بطلب للحصول على شهادة الموطن الضريبي من وزارة المالية الإماراتية للاستفادة من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع أكثر من 100 دولة. تمنع هذه الشهادة فرض ضرائب مزدوجة على الشركات بخصوص نفس الدخل.
-

التسعير التحويلي

- **الامتثال للمعايير الدولية:** يجب على الشركات في راكز التي التي تشكل جزءاً من مجموعة شركات متعددة الجنسيات الالتزام بأنظمة التسعير التحويلي بما يتوافق مع توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لضمان مبادئ الشفافية والعدالة في تسعير معاملاتهم مع الأطراف المرتبطة والأشخاص المتصلين.
- **مستندات التسعير التحويلي:** على الشركات الاحتفاظ بالوثائق اللازمة، بما في ذلك الملفات المحلية والملفات الرئيسية، حسب إيراداتها الإجمالية.

حوافز الاستثمار وخيارات التمويل

تقدم راكز مجموعة من حوافز الاستثمار التي تهدف لجذب ودعم المستثمرين في القطاع الصناعي. إن هذه الحوافز تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية وتشمل:

- **الإعفاء من الرسوم الجمركية للمدخلات الصناعية**: تستفيد الشركات الحاصلة على رخص إنتاج صناعي من الإعفاء من الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات والمواد الخام ومواد التعبئة والتغليف مما يؤدي إلى خفض نفقاتها التشغيلية.
- **خيارات التمويل من خلال مصرف الإمارات للتنمية:** يمكن للمستثمرين في راكز الحصول على التمويل من خلال مصرف الإمارات للتنمية والذي يوفر حلولاً متخصصة لتوسعة الأعمال والتمويل الأخضر والترقية لاستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتقدمة.
- **برنامج القيمة الوطنية المضافة**: يمكن للشركات في راكز الاستفادة من برنامج القيمة الوطنية المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يشجع الإنتاج المحلي ويوفر مزايا تعاقدية للشركات المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.
- **الاتحاد لائتمان الصادرات**: يمكن للمستثمرين في راكز الاستفادة من خدمات شركة الاتحاد لائتمان الصادرات، والذي يوفر تأميناً على الديون وضماناً لسداد القروض والوصول إلى الأسواق العالمية من خلال شبكة عالمية مكونة من 360 مليون شركة.

منصة رقمية للتسجيل وتكامل سلاسل التوريد

منصة التسجيل الرقمية لراكز

توفر راكز منصة رقمية حديثة تسهل عملية تسجيل الشركات، وهو ما يسمح للمستثمرين بإتمام جميع مراحل تسجيل شركاتهم عبر شبكة الإنترنت. وتوفر هذه المنصة إمكانية التوقيع الإلكتروني وإمكانية الحصول على مجموعة كبيرة من الخدمات بما في ذلك خدمات الترخيص واستصدار التأشيرات والامتثال التنظيمي.

تكامل سلاسل الإمدادات والبنية التحتية اللوجستية

تتميز راكز بموقعها الاستراتيجي الذي يسهل ويعزز التكامل مع سلاسل التوريد العالمية. إن موقعها على قرب من المراكز الاستراتيجية الرئيسية والمطارات والموانئ يتيح للشركات الوصول إلى الأسواق الدولية بكل سهولة. وتتضمن البنية التحتية اللوجستية للراكز ما يلي:

- **موانئ متطورة:** تقع راكز على مسافة قريبة من ميناء صقر، وهو أكبر ميناء للتعامل مع الكميات الكبيرة من البضائع على مستوى الشرق الأوسط وهو من أكثر الموانئ الإماراتية ازدحاماً. يوفر الميناء أرصفة عميقة ومرافق متطورة بحيث يضمن سهولة وصول البضائع والمنتجات من وإلى الأسواق الإقليمية والدولية.
- **شبكة قطارات متكاملة:** إن شبكة السكك الحديدية في دولة الإمارات العربية المتحدة "الاتحاد للقطارات" تربط راكز بأهم المراكز الصناعية والتجارية في عموم الدولة، وهو ما من شأنه خفض التكليف ورفع كفاءة سلاسل الإمدادات.
- **مرافق تخزين حديثة ومتطورة:** توفر راكز مرافق تخزين متطورة مجهزة بأنظمة حديثة لإدارة المخزون، بما يسمح بتخزين البضائع والمنتجات بشكل آمن وفعال.

دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة

تلتزم راكز بتوفير نظام وبيئة حيويين للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم ما يلي:

- **الإرشاد والتدريب**: توفر راكز برامج متميزة تتيح للشركات الناشئة الاستفادة من برامج وخدمات التدريب والإرشاد ومساحات العمل المشتركة والموارد المتخصصة في مجال الصناعة. وقد صممت هذه البرامج لمساعدة الشركات الناشئة في تطوير أفكارها التجارية وتحسين منتجاتها وتوسعة عملياتها.
- **مرونة وانخفاض تكاليف تأسيس الشركات:** توفر راكز خيارات مرنة للمستثمرين مثل تكاليف التأسيس المخفضة والتخفيضات على رسوم الترخيص، وهو ما يسهل على الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة إثبات وجودها في المنطقة. إضافة إلى هذه الحوافز، فإن راكز تتيح الوصول إلى رأس المال الاستثماري وغيره من مصادر التمويل وذلك من خلال شبكة الشركاء الماليين لدى الهيئة.
- **فرص التواصل وبناء القدرات:** تعمل راكز دائماً على تنظيم فعاليات تواصل وورش عمل وبرامج تدريبية توصل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة برواد الصناعة وكبار المستثمرين والمسؤولين الحكوميين. كما أن هذه الفعاليات تتيح فرصة للتعاون وتبادل الخبرات إضافة إلى المساهمة في بناء القدرات.

أهم المناطق الصناعية والمناطق الحرة التابعة لراكز

تحتوي راكز على العديد من المناطق المتخصصة، حيث تخدم كل من هذه المناطق صناعات محددة، وتشمل:

منطقة الحمرا الصناعية

- **قطاعات التركيز**: الصناعات الخفيفة والخدمات اللوجستية
- **البنية التحتية:** قطع أراض بمساحات كبيرة، مرافق حديثة ومتطورة، سهولة الوصول إلى الطرق

منطقة الغيل الصناعية

- **قطاعات التركيز:** البتروكيماويات والصناعات المتقدمة ومواد البناء
- **البنية التحتية:** مرافق متخصصة وأسعار إيجار تنافسية والعمالة الماهرة

منطقة الحليلة الصناعية

- **قطاعات التركيز:** الصناعات الثقيلة
- **البنية التحتية:** قطع أراض بمساحات كبيرة للتطوير، ومستودعات ذات أحجام مختلفة تخدم المشاريع الصناعية

منطقة راكز الأكاديمية

- **قطاعات التركيز:** التعليم والبحث والتطوير
- **البنية التحتية:** جامعات، ومراكز أبحاث ومراكز تدريبية

مناطق راكز للأعمال

- **قطاعات التركيز:** أنشطة تأسيس الشركات والأنشطة التجارية
- **البنية التحتية:** مساحات عمل مشتركة، وخدمات دعم الأعمال، وقاعات الاجتماعات

مساحات عمل مشتركة في مركز كومباس للأعمال

- **قطاعات التركيز:** العمل الحر، وخدمة الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ورواد الأعمال
- **البنية التحتية:** مساحات عمل مشتركة، فعاليات التواصل، تقييم الأعمال، ومساحات للابتكار

إحصائيات خاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة ونبذة عن اقتصاد الدولة

حقائق وإحصائيات أساسية

- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 501,3 مليار دولار أمريكي عام 2022، وهو ما يجعل الدولة من كبرى الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- **عدد السكان:** يبلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 9,89 مليون شخص، ويشكل الوافدون حوالي 88% من عدد السكان.
- **تنوع الاقتصاد:** إن القطاع غير النفطي يشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها الدولة لتنويع اقتصادها.
- **التصنيفات العالمية:** تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز السادس عشر على مستوى العالم في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال والصادر عن البنك الدولي، وهذا يدل على توفر بيئة مناسبة للأعمال في الدولة.
- **حجم التجارة:** بلغ إجمالي تجارة الدولة في المنتجات والخدمات حوالي 654 مليار دولار أمريكي عام 2023، وبلغت قيمة الصادرات حوالي 348 مليار دولار أمريكي منها.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في جذب 82,6 مليار درهم إماراتي (حوالي 22,5 مليار دولار أمريكي) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2023، وهذا يؤكد على مركز الدولة كوجهة مفضلة للمستثمرين الدوليين.
- **البنية التحتية:** تحتوي دولة الإمارات العربية المتحدة على 12 ميناء تجاري و 10 مطارات دولية، مما يعزز مكانة الدولة كمركز لوجستي عالمي.
- **الموقع الاستراتيجي:** تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في مكان استراتيجي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهو ما يجعلها بوابة هامة للتجارة العالمية.

إن هذه المعلومات والإحصائيات تؤكد على الأسس المتينة التي يقوم عليها اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يجعلها بيئة جاذبة للاستثمار في الشركات العاملة في راكز

الخدمات وعروض القيمة المضافة التي تقدمها راكز

إن راكز ليست مجرد بيئة ملائمة للأعمال فحسب، إنما تقدم أيضاً مجموعة شاملة من الخدمات التي تعتبر قيمة مضافة لتجربة المستثمر. لقد تم تصميم هذه الخدمات لتسهيل الأعمال التجارية وللتأكد من قدرة الشركات على التركيز على أنشطتها وأعمالها الأساسية.

خدمات الأعمال

- **تأسيس الشركات وإجراء التعديلات عليها:** تقدم راكز خدمات متميزة تسمح بتأسيس الشركات بكل سهولة ويسر، ويشمل ذلك إجراء التعديلات على الأشكال القانونية للشركات،الأمر الذي يسهل على الشركات التركيز على التكيف والنمو.
- **ترخيص الشركات والموافقات الحكومية:** تقدم راكز المساعدة للشركات في الحصول على التراخيص والموافقات الحكومية الضرورية، وهو ما يسهل على الشركات متابعة استصدار تراخيصها والموافقات الحكومية ويخفف من الأعباء الإدارية عليها.
- **خدمات التأشيرات والإقامة:** تقديم راكز خدمات التأشيرات للموظفين وعائلاتهم، ويشمل ذلك تصاريح العمل وتجديدها وغير ذلك من الخدمات المتعلقة بالتأشيرة والإقامة.

خدمات القيمة المضافة

- **المحاسبة ومسك الدفاتر المحاسبية**: تقدم راكز خدمات المحاسبة ومسك الدفاتر المحاسبية بما يضمن امتثال الشركات للمتطلبات المحلية بينما تقوم بإدارة شؤون المالية بشكل فعال.
- **الاستشارات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات**: تقدم راكز الخدمات الاستشارية للشركات بخصوص ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات، ويشمل ذلك التسجيل الضريبي وتقديم الإقرارات والامتثال للقوانين، وهو ما يساعد الشركات على فهم والالتزام بالقوانين الضريبية في الدولة.

الخدمات الشخصية (الكونسيرج)

- **خدمات الانتقال إلى الإمارة:** تقدم راكز مجموعة متكاملة من خدمات الانتقال إلى إمارة رأس الخيمة، ويشمل ذلك الخدمات المتعلقة بإيجاد السكن والمدارس لمساعدة الوافدين وعائلاتهم على الاستقرار في إمارة رأس الخيمة.
- **الخدمات الحياتية:** تقدم راكز خدمات حصرية تعنى بالشؤون الحياتية ونمط الحياة، بما في ذلك ترتيبات السفر وتخطيط الفعاليات والاندماج في المجتمع بشكل يضمن الانتقال السلس للحياة في إمارة رأس الخيمة والاندماج في مجتمعها.

المنطقة التجارية/منطقة الشركات

- **حلول المكاتب:** إن مباني الشركات الحديثة التي طورتها راكز مؤخراً تخدم جميع الشركات على اختلاف أحجامها، وتوفر لها جميع مستلزماتها من المكاتب الجاهزة إلى المكاتب المتخصصة والمساحات المفتوحة القابلة للتصميم.
- **قاعات الاجتماعات والفعاليات:** توفر راكز قاعات اجتماعات حديثة ومتطورة بالإضافة إلى الصالات وغرف الفعاليات، مما يسهل على الشركات استضافة المؤتمرات والندوات والفعاليات الأخرى.

الخاتمة

يمثل دليل الاستثمار في راكز خارطة طريق مفصلة للمستثمرين من أجل استكشاف والاستفادة من الفرص الاستراتيجية المتاحة في راكز بوجه خاص وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام. وتقدم راكز مجموعة من الحوافز والبنية التحتية الحديثة والمتطورة وخدمات الدعم المتكامل التي تجعل منها وجهة مثالية للمستثمرين في مختلف الصناعات، مما يسهم في تلبية متطلبات الاستراتيجية الصناعية الوطنية ويتوافق مع أهدافها.

إن راكز ليست مجرد بيئة ملائمة للأعمال فحسب، إنما تعد بوابة للنمو والتطور والابتكار، وكذلك التوسع على المستوى العالمي. كما توفر راكز الموارد والبنية التحتية والحلول المناسبة لمساعدة المستثمرين على تحقيق أهدافهم التجارية والمساهمة في التطور الصناعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، سواء كانوا من الشركات القائمة أو من رواد الشركات الناشئة.

ندعوكم لاستكشاف الفرص اللامحدودة في راكز ، والتقدم نحو تحقيق طموحاتكم التجارية. فمن هنا تبدأ رحلتكم نحو النجاح والتطور.